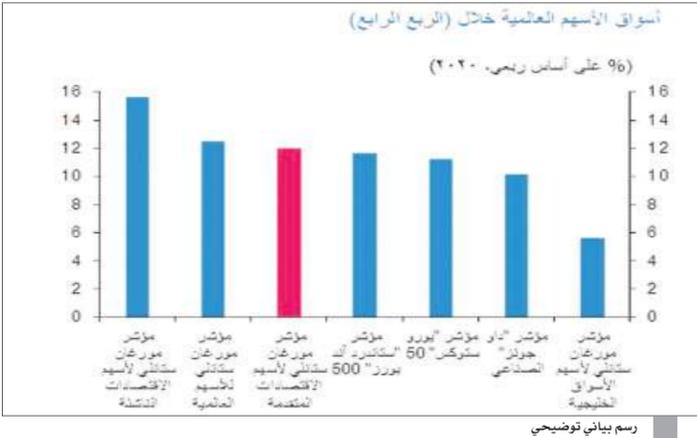
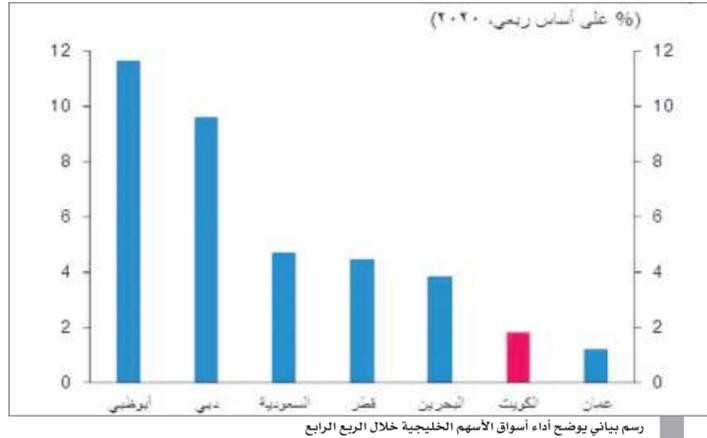


على خلفية حزم التحفيز المالي وطرح اللقاقات

## «الوطني»: أسواق الأسهم العالمية تحافظ على اتجاه صعودي في الربع الأخير من 2020

■ أداء الأسواق الإقليمية لم يواكب نظيراتها العالمية إلا أنها تمكنت من تحقيق مكاسب جيدة



■ التقييمات المرتفعة وتزايد معدلات التضخم والرياح المعاكسة المرتبطة بتفشي الجائحة لاتزال من أبرز المخاطر

يزيد من إمكانية تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام. وقد يساهم الانخفاض القياسي لأسعار الفائدة ومواصلة البنوك المركزية تبني سياسات تيسيرية، فضلاً عن توقعات برامج التحفيز المالي الإضافية في الولايات المتحدة، في مواصلة تعزيز أداء الأسواق خلال عام 2021. وينعكس هذا الاتجاه الإيجابي على الأسهم العالمية التي وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في ديسمبر بالتزامن مع ضعف الطلب على أصول الملاذ الآمن مثل الذهب والدولار الأمريكي، مما يشير إلى تزايد إقبال المستثمرين على المخاطر. كما أن إبرام صفقة تجارية لمرحلة ما بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي ونهاية الشق الذي دام ثلاث سنوات مع قطر سيكون أيضاً من العوامل الإيجابية الداعمة للأسواق. إلا أنه كما أسلفنا الذكر، تبقى هناك بعض المخاطر التي تتمثل في ارتفاع أسعار الأسهم، وتوقع ارتفاع معدلات التضخم، وإمكانية تجدد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ومخاطر أخرى متعلقة باللقاقات.

البورصات الخليجية الأخرى، هذا إلى جانب تباطؤ وتيرة الإصلاحات، وربما الأهم من ذلك، اكتمال سلسلة ترقية تصنيف السوق، والتي كانت بمثابة دفعة قوية وراء الأداء الاستثنائي الذي شهدته بورصة الكويت على مدار عامين متتاليين (2018-2019) (+30%) مما دفع المستثمرين للبحث عن محفزات جديدة. أما بالنسبة لأداء المستقبلي، فمن المرجح أن تواصل أسواق الأسهم الخليجية التأثير بنظرائها العالمية والعوامل الجيوسياسية واستقرار أوضاع سوق النفط وتطبيق الإصلاحات الهيكلية، وأخيراً، وتيرة التحفيز الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. تحسن توقعات أداء الأسهم يُعد طرح اللقاقات مؤخراً علامة فارقة لعام سادت خلاله حالة من عدم اليقين وكان محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للأسهم مما يهبها الأجواء لتحسن آفاق النمو في عام 2021. حيث تساهم تلك التطورات في تقليل مخاطر تجدد فرض القيود وعمليات الإغلاق (والتي كانت من أبرز التحديات في العام 2020) مما

يمكن أن يقلل كاهل الأسواق. كما قد ينجم عن استمرار تفشي الجائحة العديد من التأثيرات المعاكسة، وأخيراً، فإن إمكانية عودة التوترات التجارية، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، سيكون لها أثراً سلبياً على الأسواق. أداء الأسواق الإقليمية تطاوت وتيرة نمو أسواق الأسهم الإقليمية مقارنة بنظيراتها العالمية، إلا أنها نجحت في تحقيق مكاسب جيدة في الربع الرابع من عام 2020. وتلقت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي دعماً جيداً بفضل ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى تحسن التوقعات الاقتصادية والمالية. وعلى صعيد التطورات الجيوسياسية، شهدنا في ديسمبر مؤشرات مبكرة لإنهاء الخلاف مع قطر، وهو الأمر الذي تم بالفعل في أوائل يناير خلال قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي تم عقدها في السعودية. وارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي في الربع الأخير من العام 5.6% على أساس ربع سنوي مما ساهم في تقليل خسائره منذ بداية العام إلى -3.6%. وكان

نظيراتها الأمريكية، إذ ساهم في تعزيزها التوصل مؤخراً إلى صفقة تجارية لمرحلة ما بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي كان يعد من أبرز عوامل عدم اليقين وضعف المعنويات خلال العام. وكما يبدو الوضع الآن، سيكُون العام 2021 أعداء للأسهم العالمية في ظل تضاعف مخاطر انتشار الفيروس تدريجياً واستمرار السياسات النقدية التيسيرية وتطبيق برنامج التحفيز المالي الإضافي في الولايات المتحدة بفضل فوز الحزب الديمقراطي مؤخراً في جولة إعادة لانتخابات مجلس الشيوخ في ولاية جورجيا مما أدى إلى سيطرة الديمقراطيين فعلياً على مجلس الشيوخ. إلا أنه على الرغم من تلك المؤشرات الواعدة، يبقى هناك العديد من المخاطر بما في ذلك التقييمات المرتفعة للأسهم وخاصة في الولايات المتحدة. وكذلك إمكانية ارتفاع معدلات التضخم أو توقعات ارتفاعه على خلفية تزايد مستويات السيولة وعودة انتعاش الطلب ما قد يؤدي إلى زيادة عائدات السندات والذي

لأسواق الناشئة (مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة: +15.7%) والذي ربما يرجع إلى ضعف الدولار الأمريكي والذي تزامن مع تحسن آفاق نمو الاقتصاد العالمي. حيث أدى ذلك التحسن إلى الحد من جاذبية الدولار الأمريكي كما لا بد من جاذبية محافظ الأسواق الناشئة بسبب إمكانية ارتفاع عملات تلك الأسواق مقابل الدولار. كما ارتفعت الأسواق الأمريكية بقوة، حيث ارتفع مؤشر ستاندر أند بورز 500 بنسبة 11.7% محققاً مكاسب للربع الثالث على التوالي بدعم من إقرار حزمة تحفيز مالي بقيمة 900 مليار دولار أمريكي في ديسمبر لمواجهة تداعيات الجائحة (بالإضافة إلى إقرار سلسلة من حزم الإنفاق بقيمة 1.4 تريليون دولار للحفاظ على تمويل الإنفاق الحكومي حتى نهاية عام 2021 تقريباً) مما ساهم في الحد من مخاوف السوق المتعلقة بحدوث ركود اقتصادي آخر بسبب زيادة حالات الإصابة بالفيروس. من جهة أخرى، جاء معدل ارتفاع الأسواق الأوروبية وأسواق المملكة المتحدة أقل من

الربع الرابع من العام، إلا أنها تمكنت من تحقيق مكاسب جيدة بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتحسن المشهد الجيوسياسي. ومستقبلياً، يتوقف استمرار ارتفاع الأسهم على توقعات الانتعاش الاقتصادي، والتي تعتمد بدورها إلى حد كبير على إقرار المزيد من تدابير التحفيز ومواصلة البنوك المركزية اتباع سياسات تيسيرية واحتواء الجائحة بنجاح، خاصة في ظل طرح العديد من اللقاقات مؤخراً. التفاؤل بالتحفيز يدعم الأداء الجيد وجاء الأداء الإيجابي بالربع الرابع من عام 2020 على الرغم من إعادة فرض تدابير الإغلاق في أوروبا والمملكة المتحدة وبعض الولايات الأمريكية الكبرى. إلا أن معنويات المستثمرين ظلت قوية بدعم من التحفيز الاقتصادي وآمال إقرار حزم التحفيز المالي، هذا إلى جانب بوادر التحسن التي طرأت على بيانات الاقتصاد الكلي. وقد سجل مؤشر مورجان ستانلي العالمي ارتفاعاً قوياً بنسبة 12% مقارنة بالربع السابق بدعم من الأداء القوي

أوضح تقرير اقتصادي متخصص له «الوطني» أنه على الرغم من تزايد حالة عدم اليقين والتقلبات الشديدة التي شهدتها خلال عام 2020 على خلفية تفشي الجائحة، إلا أن أداء أسواق الأسهم العالمية كان جيداً بعد أن نجحت في تعويض الخسائر الفادحة التي سجلتها خلال شهري مارس وأبريل، كما أنها تمكنت في العديد من الحالات من تحقيق مكاسب سنوية جيدة. ووصلت المؤشرات الأمريكية الرئيسية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في الربع الرابع بفضل المكاسب القوية التي حققتها الأسهم والتي ترجع إلى الأخبار الإيجابية على صعيد اللقاقات والتفاؤل للاحقة برامج التحفيز المالي الإضافية في الولايات المتحدة وانخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها التاريخية. إلا أن هذا الأداء الجيد شابه بعض التقلبات الشديدة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا وتجدد عمليات الإغلاق في العديد من الدول. وفي نفس الوقت، كان أداء أسواق الأسهم الإقليمية أضعف من نظيراتها العالمية في

الانتهاء من المشروع خلال عامين بتكلفة 23 مليار دولار

## مصر تتعاون مع «سيمنز» لإطلاق قطار فائق السرعة

قال مجلس الوزراء المصري، في بيان، إن مصر وقعت مذكرة تفاهم مع شركة سيمنز الألمانية لتنفيذ خط قطار فائق السرعة بتكلفة 23 مليار دولار يربط شرق مصر بالساحل الشمالي. وسيتم خط السكك الحديدية الكهربائي من العين السخنة على البحر الأحمر إلى مدينة العلمين الجديدة في الساحل الشمالي. مروراً بالعاصمة الإدارية الجديدة التي يجري إنشاؤها شرق القاهرة.



جانب من توقيع الاتفاقية

وشهد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة النقل ممثلة في الهيئة القومية للأنفاق وشركة سيمنز العالمية، لتنفيذ منظومة متكاملة للقطار الكهربائي السريع في مصر

بإجمالي أطوال حوالي 1000 كم على مستوى الجمهورية، وبتكلفة إجمالية قدرها 360 مليار جنيه مع البدء الفوري لتنفيذ الخط الذي سيربط مدينة العين السخنة بمدينة العلمين الجديدة مروراً بالعاصمة

الإدارية الجديدة. وأضاف وزير النقل أن مشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة - العلمين)، يبلغ طوله 460 كم، ويشمل 15 محطة، سيبدأ من مدينة العين السخنة على ساحل البحر الأحمر وحتى

مدينة العلمين الجديدة مروراً بالعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة السادس من أكتوبر ومحطة سكك حديد الإسكندرية الحالية ومدينة برج العرب. وأوضح أنه تم الانتهاء من أعمال أبحاث التربة والرفع المساحي وتخطيط المسار وجر العمل في تنفيذ الجسور الترابية والكباري والأعمال الصناعية للمسار وكذا المحطات والأسوار بواسطة كبريات الشركات المصرية المتخصصة في هذه المجالات بالإضافة إلى الأعمال الصناعية على الطرق المتقاطعة مع مسار القطار. بينما ستبدأ الشركة الألمانية في أعمال الإشارات والاتصالات والتحكم ونظم الكهرباء بالتزامن مع هذه الأعمال، بجانب تصنيع وتوريد عدد 34 قطار ركاب و10 جرارات لنقل البضائع. ومن المخطط الانتهاء من أعمال تنفيذ المشروع بالكامل خلال عامين من تاريخ تفعيل التعاقد الموقع مع شركة سيمنز العالمية.

## 11 مليار دولار لاستثمارات «الأوروبي لإعادة الإعمار» خلال 2020

قال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أمس الخميس، إنه رفع استثماراته لمستوى غير مسبوق عند 11 مليار يورو في 2020 لمساعدة الشركات في أنحاء نطاق اهتمامه على تخفيف الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس كورونا.

وأوضح البنك التنموي، في بيانه السنوي للعمليات، أن تركيا تخطت مصر، إذ تلقت استثمارات بقيمة 1.7 مليار يورو ما يزيد قليلاً عن نصفها إلى البنوك المحلية. وركز البنك في العام الماضي على تقديم سيولة طارئة قصيرة المدى

ورأسمال عامل وتمويل تجاري وإعادة هيكلة لعملائه الحاليين المتضررين من الأزمة. وأفاد نائب رئيس البنك ورجن ريجتريتك أن البنك سجل أيضاً ربحاً طفيفاً بحوالي 100 مليون يورو في 2020، وذلك انخفاضاً من ربح صاف بلغ 1.4 مليار يورو في 2019. ومن

المقرر أن يصدر البنك كامل نتائجه السنوية في غضون أسابيع قليلة. ويستثمر البنك، المملوكة غالبية للقوقى الاقتصادية الكبرى في مجموعة السبع، في 38 اقتصاداً منها في وسط وشرق أوروبا وكذلك في مصر وتونس والمغرب في أفريقيا.

## «نساند» توقع 4 صفقات بـ 42 مليون ريال



شركة نساند للاستثمار

وقعت شركة نساند للاستثمار، المملوكة للشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» 4 صفقات منذ إنطلاقها عام 2018، بقيمة إجمالية نحو 42 مليون ريال مع شركاء محليين وخارجيين عبر قطاعات متنوعة بما في ذلك البلاستيك والطاقة ومنتجات البناء والخدمات الصناعية ومعدات الحماية الشخصية. وافتتحت شركة نساند للاستثمار، مقرها الجديد في واجهة الرياض، وأطلقت هويتها التجارية الجديدة. وقال رئيس مجلس إدارة نساند للاستثمار، الرئيس التنفيذي لشركة «سابك»،

يوسف بن عبدالله البنيان، إن عمل شركة نساند للاستثمار يأتي في إطار مبادرات «سابك» للتوطين، وانطلقت في عام 2018 لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمار في رأس المال وحقوق الملكية إسهاماً في تعزيز المحتوى المحلي بما يخدم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، نقلاً عن وكالة الأنباء السعودية «واس».

وأضاف أن افتتاح المقر الجديد خطوة مهمة على طريق تميز الشركة لتحقيق هدفها المتمثل في تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسريع التقدم نحو أهداف المحتوى المحلي لرؤية المملكة 2030. وتعد نساند للاستثمار، شركة استثمار خاصة مملوكة بالكامل لشركة «سابك» وتعمل كشركة مستقلة. وتواصل الشركة حالياً بناء شبكتها وتعزيز حضورها في السوق من خلال إنشاء علاقات إستراتيجية جديدة والتعاون مع الجهات الحكومية الوطنية والهيئات التنظيمية، كما تهدف الشركة إلى الإسهام في تمكين وتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الوطنية للمملكة.